**وزارة التعليم العالي والبحث العلمي**
**جامعة بابل**
**كلية الإدارة والاقتصاد**
**قسم المحاسبة**

# اثر الإفصاح المحاسبي في ترشيد قرار الاستثمار

بحث مقدم

من قبل الطالبتان

منار امير عباس

منار بهجت عبيد

إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد جامعة بابل كجزء من متطلبات نيل شهادة البكالوريوس في المحاسبة

بإشراف

م.م.مصطفى حبيب المعموري

١٤٤٥هـ ٢٠٢٤م

((يرفع الله الذين آمنوا منكم والذين أوتوا العلم درجات))

# صدق الله العلي العظيم

سورة المجادلة: ١١الاية

# الإهداء

ولا يسعني إلا إن نهدي جهدنا المتواضع هذا إلى كل من ساهم في بناء الصرح العلمي الكبير جامعة وارث الأنبياء والى الاستاذ مصطفى حبيب المعموري على إعداد هذا البحث الذي ساعدني كثيرا في رعايته وتوجيهه في العمل والشكر موصول إلى الأساتذة الإجلاء أعضاء لجنة المناقشة ولهم الفضل والشكر كل الشكر دائما وأبدا ولكل من ساهم في مساعدتي ، وأتوسم فيهم جميعا إن شاء الله الرفعة والسمو ولنا ولعوائلنا الرفل بالعز والسؤدد والله ولي التوفيق . .

# الشكر والتقدير

لكل مبدع إنجاز ولكل شكر قصيدة ولكل مقام مقال، ولكل نجاح شكر وتقدير. .نتوجه بجزيل الشكر والامتنان إلى كل من ساعدنا من قريب أو من بعيد ، في تذليل ما واجهناه من صعوبات، ومهما تقدمنا وفتحت أمامنا الطرق ووصلنا لكل ما نحلم به، علينا أن نتذكر من كانوا سبب بنجاحنا، من ساندنا وأمسك بيدنا للاستمرار، من وجودهم حفزنا وشجعنا، فمهما عبرنا لهم فالكلمات قليلة، لهذا أقدم لكم هنا أجمل عبارات الشكر والتقدير. .

# الفهرست


| الموضوع | الصفحة |
| --- | --- |
| المقدمة | ١ |
| **الفصل الأول**<br>**الاطار المنهجي** | ٢-٤ |
| الفصل الثاني<br>الجانب النظري | ٥-١٣ |
| الجانب العملي | ١٤-٢٥ |
| الفصل الرابع<br>الاستنتاجات – التوصيات | ٢٦-٢٧ |
| المصادر | ٢٨-٢٩ |

## المقدمة

يعد الأفصاح المحاسبي من المفاهيم والمبادئ المحاسبية العامة ،والذي يؤدي دور مهم لقيمة ومنفعة البيانات المالية التي تظهر في القوائم المالية والتي تستخدم لإغراض اتخاذ القرارات الأستثمارية الرشيدة .

وقد حظى مفهوم الأفصاح المحاسبي في الآونة الأخيرة بأهتمام عالمي، وهناك اجماع في المحاسبة على ضرورة وجود أفصاح كافي للمعلومات ،وهذا يتطلب تصميم ،وأعداد القوائم ، والتقارير المالية،بحيث تصور بدقة الاحداث الأقتصادية للوحدة الأقتصادية خلال مدة النشاط ، فضلا عن أحتواء القوائم المالية والتقارير المالية على البيانات والمعلومات الكافية ، التي تجعلها مفيدة للمستثمرين ،ومستخدمي القوائم والتقارير المالية عامة ،وهذا يعني ضرورة أن تتضمن كل البيانات والمعلومات المهمه التي تظهر الوحدة الأقتصادية في صورة ،تعبر عن اوضاعها الصادقة في ظل البيئات المختلفة المحيطة بها .

ظهر مصطلح شفافية الأفصاح في وسائل الإعلام المتخصصة في الشؤون المالية ، أو من قبل المستثمرين في سوق المال ،وكذلك من قبل الجهات الرقابية كأحد الخصائص الرئيسية لجودة التقارير المالية والتي يجب أن تتوفر في تلك التقارير ، والمعلومات التي تساعد المستثمرين والمقرضين على أتخاذ القرارات الأستثمارية ، والتمويلية المتعلقة بالأوراق المالية بالنسبة للشركات المتداولة في السوق لأي دولة.

وتزايد الأهتمام في السنوات الأخيرة بضرورة الألتزام بتطبيق الأفصاح لمساعدة كافة مستخدمي المعلومات المصاغة في القوائم المالية ، من أجل أتخاذ قراراتهم بشكل أفضل ،أذ تعد المعلومات المحاسبية المفيدة هي الأكثر تأثيرا في أتخاذ القرارات الرشيدة.

**مشكلة البحث :**

الأفصاح يعد بمثابة الأعلان أو الكشف عن القوائم ،والتقارير المالية الخاصة بالوحدات الأقتصادية بلغة مفهومة لجميع مستخدميها ،لغرض أتخاذ القرارات الرشيدة الخاصة بالأستثمار ،أو قرارات أخرى .لذا يمكن تجسيد مشكلة البحث بالتساؤل الآتي :

-ماهو أثر الأفصاح المحاسبي على قرارات الأستثمار؟

**أهمية البحث :**

يكتسب الأفصاح المحاسبي أهمية متزايدة في الوقت الراهن خاصة فيما يتعلق بالقطاع المصرفي ،وبالتالي تعاظم دور القوائم المالية بوصفها مصدرا رئيسا لأتخاذ القرارات الأستثمارية ،كونها قابلة للفهم والمقارنة ،وتلبية قرارات الأستثمار بتوفيرها قدرا كافيا من المعلومات التي تحتاجها الأطراف الخارجية . وترجع أهمية البحث أساسا إلى أهمية الاستثمار نفسه. والاستثمار هو أحد المحددات المهمة للنمو، ليس فقط للشركات وإنما أيضا بالنسبة للاقتصاد ككل. فالاستثمارات التي تقوم بها الشركات في شكل مشروعات تسهم في التنمية المستدامة.

**أهداف البحث :**

يهدف البحث بصورة رئيسية إلى تحديد أثر الأفصاح المحاسبي على اتخاذ قرارات الاستثمار ،ومن خلال الهدف الرئيسي يسعى البحث الى تحقيق الأهداف الآتية :

١-التعرف على ماهية الأفصاح المحاسبي

٢-التعرف على قرارات الأستثمار

**فرضية البحث :**

هناك علاقة ذات دلالة معنوية بين الأفصاح المحاسبي وقرارات الأستثمار.

**حدود البحث:**

يشمل حدود البحث على مايلي :

**١-الحدود الزمنية** : تم أجراء هذا البحث عام ٢٠٢٤

**٢-الحدود المكانية:**تم أجراء هذا البحث على العينة المذكورة في سوق العراق للأوراق المالية

**الابحاث والدراسات السابقة :**

**١-دراسة (الدسوقي ،٢٠٠٤)**

**"مدى ملاءمة الأفصاح المحاسبي للشركات المساهمة المصرية للمستثمرين في سوق الأوراق المالية "**

هدفت الدراسة الى توضيح أهمية التقارير والقوائم المالية المحاسبية ،التي تعد أحد مصادر المعلومات المهمة التي يعتمد عليها المتعاملون في سوق المال في أتخاذ القرارات المتعلقة بتوجيه مدخراتهم ،لذلك فأن نجاح هذه القرارات في تحقيق أهدافها ،يتوقف بدرجة كبيرة على مدى سلامة وملائمة المعلومات التي يوفرها هذا المصدر ، لذلك من الأهمية أن تظل القوائم المالية في تطوير دائم لحل المشاكل التي تواجه المستثمرين في بورصة الأوراق المالية في مجال توفير المعلومات ، وقد قام الباحث بتطبيق الدراسة ميدانيا على الشركات المساهمة المصرية المدرجة في سوق الأوراق المالية ،وتمثلت عينة الدراسة في (٥٠) شركة. ومن ناحية أخرى ، فأن فعالية الأفصاح المحاسبي تتوقف على تقديمة لمعلومات ملائمة يحتاج اليها المستثمر عند أتخاذ قراراته، وتوصلت الدراسة الى أن الحد الأدنى من الأفصاح يتمثل في معلومات قانون ٩٥ لسنة ١٩٩٢، والأفصاحات الواردة في معايير المحاسبة المصرية .بالأضافة الى بنود معلومات أقترحها الباحث ،مع تفصيل لبعض البنود عند الحاجة الى ذلك ، كما أوضحت الدراسة ضرورة الألتزام بنشر التقارير المالية الربع سنوية ، وذلك حدا أدنى لمراعاة عنصر الوقت للمعلومة لتساهم في ترشيد القرار.

**٢-دراسة (صالح، ٢٠١٠)**

**" دور المستثمرين في تقييم جودة الإبلاغ المالي وانعكاساته على اتخاذ القرار الاستثماري – دراسة ميدانية في سوق العراق للأوراق المالية "**

هدفت هذه الدراسة إلى التعريف بمفهوم جودة تقارير الإبلاغ المالي وتوضيح دور المستثمرين في تقييم جودته، وانعكاس ذلك على القرارات الاستثمارية التي يتخذونها، ولفت انتباه إدارة سوق العراق للأوراق المالية والهيأة المشرفة عليه، وكذلك الجهات ذات العلاقة الأخرى إلى ضرورة إجراء التطوير المستمر لتقارير الإبلاغ المالي في ضوء الحاجات المستجدة، والمتغيرة للمستثمرين وأصحاب المصلحة الآخرين. ومن أهم ما توصلت إليه هذه الدراسة أن لأحتياجات المستثمرين وسلوكهم تأثيرا في جودة إعداد تقارير الإبلاغ المالي.

**٣-دراسة(٢٠٠٧، Dahawy)** [٣]

"listed on the Egyptian Stock Exchange Accounting Disclosure in Companies"

"الإفصاح المحاسبي في الشركات المدرجة في البورصة المصرية "

هدفت هذه الدراسة الى قياس مدى تطبيق الشركات المصرية المدرجة في البورصة للأفصاح المحاسبي ، أذ قام الباحث بأتباع المنهج التحليلي من خلال أعداد أداه للدراسة ، تقيس مدى تطبيق هذه الشركات لمعايير الأفصاح المالي المصرية ، والمستقاة في الأساس من المعايير الأميركية للأفصاح المالي عن البيانات ، وتم توزيع الأستبانة على (١٠٠) شركة مساهمة عامة مدرجة في سوق الأوراق المالية المصري .وجاءت نتائج الدراسة لتوضح ان (٦١% ) من الشركات المدرجة في البورصة فقط تطبق الأفصاح المحاسبي وفقا للمعايير المصرية للأفصاح ، والمستقاة من المعايير الأمريكية ،وقد أرجعت الدراسة أسباب ذلك الى العوامل الثقافية في المقام الأول

**٤- دراسة (Chen et. al, ٢٠١١)**

**" Financial Reporting Quality and Investment Efficiency of Private Firms in Emerging Market"**

**"جودة التقارير المالية وكفاءة الاستثمار للشركات الخاصة في الأسواق الناشئة"**

تناولت هذه الدراسة العلاقة بين جودة الإبلاغ المالي وكفاءة الاستثمارات للشركات الخاصة في الأسواق المتطورة، وتسهيل كفاءة تخصيص رأس المال، ومن ثم تحسين القرارات الاستثمارية للشركات. اختبرت منها عينة من الشركات في البنك الدولي، وأن أهم ما توصلت إليه هذه الدراسة من نتائج أن الشركات التي لديها أكبر قدر من المرونة في اختيار جودة الإبلاغ المالي تكون ذات أهمية خاصة في تحسين كفاءة الاستثمارات، وأن الشركات في البلدان ذات المؤسسات الأقل تطورا تكون أقل جودة محاسبية.

**موقع البحث الحالي من الأبحاث السابقة :-**

يتميز هذ البحث عن غيره من البحوث في كونه يتناول أثر الأفصاح المحاسبي على قرارات الأستثمار ويمكن تلخيص ما استفادت منه الباحثة لدى دراستها للبحوث والدراسات السابقة بالجوانب الآتية:

١- اعتماد الباحثة عليها في بعض الجوانب النظرية وصياغة منهجية مناسبة للبحث.

٢- أنها تمثل إضافة معرفية ساعدت الباحثة في حصر المتغيرات والظواهر المتعلقة بموضوع البحث.

## الفصل الثاني /الجانب النظري

## الأفصاح المحاسبي وكفاءة الأستثمار /أطار مفاهيمي

**أولا: مفهوم الأفصاح المحاسبي :**

تختلف وجهات النظر في مفهوم الأفصاح عن المعلومات الواجب توفيرها في القوائم المالية المنشورة وحدوده، وينبع هذا الأختلاف أساسا من أختلاف مصالح الأطراف ذات العلاقة ،الذي ينعكس على الزاوية التي ينظر من خلالها كل طرف نحو المشكلة .(بوشيلح، ٢٠٠٨: ٤٦)

أذ أختلفت وتنوعت الآراء ووجهات النظر بشأن مفهوم الأفصاح المحاسبي ،فقد وضع الباحثون تعريفات عدة للأفصاح ،ويمكن أدراجها بالآتي :

يعرف الأفصاح بصورة عامة على أنه :بث المعارف أو نقل المعلومات من مصدر أنتاجها الى مستقر الأستفادة منها ، أو أستخدامها ، فألافصاح هو نقل هادف للمعلومات ممن يعلمها لمن لا يعلمها .

(حماد ، ٢٠٠٠ : ٢٤ )

بينما في المجال المحاسبي يمكن تعريف الأفصاح على أنه أظهار القوائم المالية للمعلومات الأساسية جميعها عن الوحدة الأقتصادية ،التي تهم الفئات الخارجية بحيث تفيد في أتخاذ القرارات الرشيدة .(الساعدي والبياتي ، ٢٠١٢ : ٤)

ويعرف الأفصاح بأنه المعلومات المالية التي يفصح عنها للمساهمين في الوحدة الأقتصادية والى الجمهور عامة ،وتقدم بتفاصيل أقل بكثير مقارنة بالمعلومات المالية التي يفصح عنها للمدراء في الوحدة الأقتصادية. (pizzey,٢٠٠١:١٨٨)

ومن وجهة نظر الباحثة يمكن تعريف الأفصاح المحاسبي على أنه عرض للمعلومات المهمة للمستثمرين ، والدائنين ،وغيرهم من المستفيدين بطريقة تسمح بالتنبؤ بمقدرة الوحدة الأقتصادية على تحقيق أرباح في المستقبل ،ومقدرته على سداد ألتزاماته ،وأن كمية المعلومات التي يجب الأفصاح عنها لا تتوقف على مدى خبرة القارئ ، ولكن على المعايير المرغوبة للافصاح وهي الأفصاح الكافي والافصاح العادي .

**١. أهمية الأفصاح المحاسبي:**

تكمن أهمية الأفصاح المحاسبي في أظهار جميع المعلومات الضرورية التي تعني المستفيدين ، وتساعدهم في أتخاذ القرارات ،وتخفيض حالة عدم التأكد من الأحداث الأقتصادية في المستقبل ، فأن أهميته تندرج في تلبية أحتياجات مستخدمي القوائم المالية في المجالات الآتية:( البصري وجاسم، ٢٠١٧: ٢١٦)

١-توفير المعلومات التي تفيد في اتخاذ القرارات الأستثمارية ،والأئتمانية ،أذ يجب أن تتضمن التقارير المالية المعلومات التي تساعد المستثمرين الحاليين والمرتقبين ،والدائنين في اتخاذ قرارات خاصة تساعدهم في مجال الاستثمار ، والأئتمان ،ولتحقيق هذا الهدف فأن المعلومات تكون مفيدة اذا ما اتصفت بصفتين اساسيتين هما الملائمة ،والموثوقية ، وبصفتين تربط بينهما هما القابلية على المقارنة والثبات في تطبيق السياسات المحاسبية .

٢-توفير المعلومات المحاسبية التي تفيد في تقدير التدفقات النقدية المستقبلية ،وتحديد توقيت التدفقات النقدية ،وحالة عدم التأكد للمستلمات النقدية من مقسوم أرباح وعوائد بيع الاستثمارات.

٣-توفير المعلومات المتعلقة بمصادر تمويل الوحدة الأقتصادية ،والتزاماتها ، والتغيرات التي طرأت عليها تحديد نقاط القوة والضعف ، وامكانية الوحدة الاقتصادية في مواجهة العسر المالي .

**٢. أنواع الأفصاح المحاسبي**

يمكن تصنيف الأفصاح من حيث الأهداف الى ما يلي :( الجعبري،٢٠٠٩: ٥-٦)

**١-الأفصاح الكامل** : ويقصد به شمولية التقارير المالية ، وأهمية تغطيتها لأي معلومات ذات أثر محسوس على القارئ ، وأهمية هذا النوع من الأفصاح من اهمية القوائم المالية كمصدر أساسي يعتمد عليه في أتخاذ القرارات ،ولا يقتصر الأفصاح على الحقائق حتى نهاية الفترة المحاسبية ،بل يمتد الى بعض الوقائع اللاحقة للقوائم المالية ،والتي لها تأثير على مستخدميها.

**٢-الأفصاح العادل :** ويهدف الى الرعاية المتوازنة لأحتياجات الأطراف المالية ، اذ يتوجب أخراج القوائم المالية والتقارير بالشكل الذي لا يقدم ،او يفضل مصلحة على مصلحة الفئات الأخرى.

**٣-الأفصاح الكافي :**يشمل تحديد الحد الأدنى الواجب توفيرة من المعلومات المحاسبية في القوائم المالية ، ويمكن ملاحظة ان مفهوم الحد الأدنى غير محدد بشكل دقيق ، اذ يختلف حسب الأحتياجات والمصالح وبالدرجة الأولى كونه يؤثر تأثيرا مباشرا في أتخاذ القرار ،فضلا عن انه يتبع للخبرة التي يتمتع بها الشخص المستفيد .

**٤-الأفصاح الملائم :**هو الأفصاح الذي يراعي حاجة مستخدمي البيانات وظروف الوحدة الأقتصادية وطبيعة نشاطها ، أذ انه ليس من المهم فقط الأفصاح عن المعلومات المالية ، بل الاهم أن تكون ذات قيمة ومنفعة بالنسبة لقرارات المستثمرين ، والدائنين ،وتتناسب مع نشاط الوحدة الأقتصادية وظروفها الداخلية.

**٥-الأفصاح الوقائي :**القاعدة العامة هي أن التقارير المالية يجب أن يتم الأفصاح فيها عن كل ما يجعلها مظللة لأصحاب الشأن ،وعلى الرغم من عمومية هذه القاعدة،الا انها تعبر عن الأتجاه التقليدي للأفصاح في المحاسبة، وهو ما يعرف بالأفصاح الوقائي والذي يهدف الى حماية المجتمع ،وبصفة خاصة المستثمر العادي الذي له قدرة محدودة على أستخدام المعلومات المالية.

**٦-الأفصاح التثقيفي :**يعكس الأتجاه المعاصر للأفصاح أتجاها نحو ما يعرف بالأفصاح الأعلامي أو التثقيفي ، وقد ظهر هذا المفهوم نتيجة أهمية الملائمة بوصفها أحد الخصائص للمعلومات المحاسبية ، ونتيجة لهذه الخاصية كان التحول نحو المطالبة بالأفصاح عن المعلومات الملائمة ، لأغراض أتخاذ القرارات .ومن الأمثلة على الأفصاح التثقيفي هي التنبؤات المالية ، والتقارير الصناعية على اساس خطوط الأنتاج ، والأفصاح عن مكونات الموجودات الثابتة.

وتزايدت الحاجة إلى الإفصاح عن الشفافية نتيجة الأزمات التي مر بها العالم والانهيارات التي تعرضت لها بعض الشركات العالمية العملاقة، فعلى سبيل المثال أشار تقرير اللجنة المنبثقة عن الكونجرس الأمريكي للتحقيق في أسباب انهيار شركة Enron أن احد أهم أسباب هذا الانهيار يعود إلى قصور الإفصاح عن العمليات المتبادلة بين هذه الشركة وشركات الاستثمار من جهة وتواطؤ شركة التدقيق Anderson من جهة أخرى (Alkhafaji, ٢٠٠٣). كما اكتسب موضوع الشفافية و الإفصاح المزيد من الاهتمام بعد تزايد الدور الاقتصادي لأسواق المال لجعل التعامل في هذه الأسواق أكثر عدالة لتوفيره فرصا متكافئة للمستثمرين في الحصول على المعلومات، وهذا بدوره يوفر مناخا استثماريا ملائما ويزيد من فرصة نمو وازدهار واستمرارية السوق المالي (الشيرازي، ١٩٩٠، ٣٢٢)، إذ تعد التقارير المالية المنشورة مصدرا هاما للمعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات (مطر، ٢٠٠٣).

ومن زاوية الدراسات المالية تعني الشفافية توفير المعلومات لغرض حماية مستقبل المساهمين ولجعل المجتمع يعترف بأن المنظمة قادرة على الإيفاء بالتزاماتها (Japan Committee, ٢٠٠١, ٨). وتعد الشفافية دعامة هامة لضمان العدالة والنزاهة والثقة في إجراءات إدارة المنظمات وإدارة أفرادها واتخاذ القرارات الرشيدة، حيث تؤمن توصيل معلومات واضحة و صحيحة ووافية إلى كل الأطراف المستفيدة (خوري، ٢٠٠٣).

وتنظر الأسواق المالية إلى الشفافية على أنها الاتجاه السائد لتنظيم الإفصاح المحاسبي بقدر تعلق الأمر بالمستثمرين والأطراف المستفيدة كافة (Riley, ٢٠٠٦)، فالشفافية إذن هي النظام و الإجراءات العملية لتوفير مستلزمات الإفصاح عن النشاطات والإجراءات والأهداف والنتائج، كما أن هناك ترابط وثيق بين الشفافية والإفصاح إلى درجة قد يصعب التمييز بينهما (عواد، ٢٠٠٩).

ويؤكد Gregory & Linen (٢٠٠٣, ٢٠٥) على انه كلما زادت درجة الشفافية كلما زادت درجة إحساس المستثمرين بوجود المساواة والعدالة في الأسواق المالية، وكلما ازدادت أيضا درجة ترحيب أولئك المستثمرين بتقديم رؤوس الأموال.

والشفافية بمعنى وضوح سياسات الإدارة تساعد على تحسين القابلية للتنبؤ بواقع الحال المالي مستقبلا، مما يؤدي إلى كفاءة القرارات المستقبلية خاصة إذا تمكنت الإدارة من تبرير وجهات نظرها وافتراضاتها المستقبلية. ويرى Glenn (١٩٩٩, ٢٤٠) انه لتعزيز الشفافية يتطلب أن يتم فحص الأفعال والقرارات من قبل جهات مختلفة لمساءلة الإدارة، إذ يعد ذلك بمثابة المنبه عند إتباع الإدارة سياسة الاختباء وعدم الوضوح والتضليل بدلا من الإفصاح والشفافية والوضوح.

وكشفت دراسة Ferguson, Lam & Lee (٢٠٠٢) عن أن الشفافية في الإفصاح لا تؤثر بشكل ايجابي على ثقة المستثمرين في السوق المالي فحسب، بل تشجع الشركات أيضا على إصدار أوراق مالية جديدة.

ويعني الإفصاح بشكل عام بيان الشيء من اجل أن يكون معروفا وواضحا، ومن هنا يشكل إفصاح المنظمة عن المعلومات حماية للمستثمر العادي والأطراف الأخرى من التضليل، إضافة إلى تقليل مخاطر الاستثمار ( خلفاوي، ٢٠٠٨). ويتحدد مستوى الإفصاح المناسب برأي Walk & Dodd (٢٠٠١, ٥٥) حسب مجموعة من العوامل منها الشخص الذي يستخدم المعلومة والغرض من استخدامها، وأن مفهوم الإفصاح المثالي أو الكامل أصبح شيئا من الماضي ليحل محله في عصرنا الحاضر مفهوم الإفصاح الواقعي أو المناسب.

وأثبتت دراسة Castellano (٢٠٠٢) أن حرص المنظمة على توفير إفصاح طوعي أو اختياري بالإضافة إلى الإفصاح الإلزامي أو الإجباري يعزز ثقة الجمهور بالمنظمة وعدالة قوائمها المالية وينعكس على سمعتها وقيمتها السوقية وبالتالي على أسعار سهمها في السوق المالي. كما بين Prowse (١٩٩٧) في دراسته أن الإفصاح الاختياري الموفر في البيانات المالية للشركات المساهمة يعمل على توفير عنصر الكفاءة للسوق المالي، ويساعد على تخفيض درجة المخاطر المحيطة بالاستثمارات.

ويشير الفضل (٢٠٠١، ٥٧) إلى انه من خلال الإفصاح يتم إعداد وتعميم التقارير المالية لأجل إشباع حاجة مستخدميها من المعلومات المحاسبية التي تصف بشكل موضوعي الأحداث الاقتصادية التي أثرت على المنظمة في فترة زمنية معينة، كما تعرض المعلومات خطط وتوقعات الإدارة في المستقبل.

وبنفس السياق تؤكد منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD (٢٠٠١, ١٢) على ضرورة الإفصاح عن خطط وأهداف الإدارة المستقبلية، والأحداث المحتملة الوقوع، والقرارات الإدارية المتوقع اتخاذها مستقبلا. أن هذه الآراء المؤيدة للإفصاح عن المعلومات المستقبلية جاءت مناقضة للاتجاه التقليدي في الإفصاح عن هذه المعلومات والذي يتسم بالحيطة والحذر ولا يرى ضرورة للإفصاح عن المعلومات المستقبلية، وذلك لان الإفصاح عن هذه المعلومات قد يضر بعملية المنافسة، فضلا عن انه ليس فيها الدقة اللازمة. فعدم تحقق هذه التنبؤات قد يعرض الإدارة إلى المساءلة القانونية، لذا فالأفضل حسب هذا الاتجاه ترك الموضوع إلى المحلل المالي في ضوء إمكانياته من خلال قراءته للمعلومات المالية. وبالمقابل نجد أن الاتجاه الحديث ينادي بضرورة الالتزام بالإفصاح عن المعلومات المستقبلية لتلبية احتياجات مستخدمي القوائم المالية، حيث أن الإفصاح عن هذه المعلومات يجعلها متاحة لجميع الأطراف وغير مقتصرة على المحلل المالي. كما أن معرفة الإدارة الكاملة بأنشطتها الداخلية يجعلها قادرة على تحديد هذه التنبؤات بشكل أفضل من المحلل المالي، وأن الإدارة سوف تبذل قصارى جهدها لتحقيق التنبؤات التي يتم الإفصاح عنها كنوع من الالتزام الأدبي عليها، إضافة إلى انه لا يمكن مساءلة الإدارة في حالة عدم تحقق هذه التنبؤات طالما أن معلوماتها قد استندت إلى افتراضات منطقية معقولة وأنها قامت بتقديم التحليل الوافي للأسباب التي حالت دون تحقيقها (Ticker, ٢٠٠٤, ٢١١).

ومن الزاوية القانونية يرى Sidebothain (١٩٧٠, ٤٤) أن التشريعات الحديثة ينبغي أن تحدد كمية المعلومات التي يجب الإفصاح عنها في التقارير المالية وذلك بعرض كل المعلومات الهامة لتقييم وضع المنظمة وان عدم الالتزام بذلك يجعل التقارير المالية مضللة.

أن عدم وجود الإفصاح الإلزامي عن التنبؤات المستقبلية يخلق سوق للمعلومات يستفاد منه القادرين على تحمل تكاليفه فقط، وأن الإفصاح الاختياري عن التنبؤات قد يؤدي إلى التحيز من خلال قيام الإدارة بالإفصاح عن المعلومات الايجابية فقط (Swanson, ١٩٩٤, ١٧٥). ويرى Adhikari (٢٠٠٠) في دراسته أن الإفصاح عن التوقعات السيئة يجب أن يتم بالسرعة والنزاهة التي يتم بها الإفصاح عن التوقعات الجيدة، وأن غياب الإفصاح عن التوقعات السيئة للأوضاع المالية المستقبلية للمنظمة قد يعرض

سمعة ونزاهة الإدارة للتشكيك. ومن جانب آخر بين Bailes (٢٠٠٢, ١٨١) ضرورة أن تتبع الإدارة سياسة ثابتة ومنظمة للإفصاح عن المعلومات ذات الصلة بالواقع المالي المستقبلي وما يتعلق بالافتراضات الموضوعة بخصوص المعلومات المالية المستقبلية، وأن يتم تجنب التفاؤل الزائد أو التنبؤات المبالغ بها إذ ينبغي أن تبنى الافتراضات على أسس موضوعية سليمة ويتم شرحها وتوضيحها بشكل جيد.

كما استقطب موضوع المعلومات المالية المستقبلية اهتمام العديد من الجهات كالجمعيات المتخصصة بوضع معايير المحاسبة والتدقيق وهيئة الأوراق المالية الأمريكية والمعاهد المهنية الأخرى. فقد وضع معيار التدقيق الدولي رقم ٨١٠ (تدقيق المعلومات المالية المستقبلية) مجموعة من القواعد والإرشادات ذات العلاقة بمهام المدقق عند قيامه بتدقيق المعلومات المالية المستقبلية. أما بالنسبة للإفصاح عن هذه المعلومات فبين المعيار المذكور أن على المدقق أن يتأكد من أن عرض تلك المعلومات ليس مضللا، وأن السياسات المحاسبية ذات العلاقة قد تم الإفصاح عنها بوضوح وكذلك التغييرات التي طرأت عليها مع بيان أسباب التغيير وتأثيره، وأن الافتراضات قد تم الإفصاح عنها بشكل ملائم في الملاحظات المرفقة بالمعلومات المالية المستقبلية (IASC, ٢٠٠٠). وورد في معيار التدقيق الأمريكي ٣٠١ أن المعلومات المالية المستقبلية أما أن تكون تصورات مالية أو تنبؤات مالية في ضوء أفضل المعلومات المتاحة واعتقاد الإدارة، وهذا يعني أن أساس التنبؤ هو افتراضات الإدارة التي تعكس الظروف المتوقع وجودها والتصرفات المتوقع اتخاذها، كما تقع مسؤولية هذه التوقعات على الإدارة وعلية ينبغي أن يكون لديها الأساس الموضوعي المعقول لوضع هذا التوقع أو التصور المالي (AICPA, ٢٠٠٢).

ووجه قانون Sarbanes- Oxley الصادر عام ٢٠٠٢ في الجزء ٤٠١ b ، الذي تطرق إلى المعلومات المستقبلية، هيئة الأوراق المالية الأمريكية SEC لتبني قواعد جديدة للإفصاح وأن يكون هناك إفصاح عام ( يتضمن المعلومات المالية المستقبلية) من قبل الشركات المسجلة فيها، مما حدا بالهيئة إلى تعديل بعض النماذج، مثل Regulation G and Item ١٠ of Regulation S-B and S-K، التي تنظم عملية التسجيل والتي يتطلب تقديمها من قبل الشركات المسجلة لديها وذلك لتلبية المتطلبات الواردة في القانون المذكور (Sarbanes & Oxley, ٢٠٠٢)، وبعد هذا الإجراء أصبح التقرير عن المعلومات المستقبلية إلزاميا للشركات المسجلة في هيئة الأوراق المالية الأمريكية. كما قام معهد الماليين التنفيذيين العالمي Financial Executives International Institute والمعهد القومي لعلاقات المستثمرين

National Investor Relations Institute بتوفير دليل خاص بالتقرير المالي المستقبلي (Phillips, Jr., Drake & Luehlfing, ٢٠١٠).

ويتطلب معيار المحاسبة الدولي رقم (١) الإفصاح ضمن الإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية عن المعلومات ذات العلاقة بالافتراضات المستقبلية الهامة (Alfredson, Leo, Picker, loftus, Clark & Wise, ٢٠٠٩, ٦٨٩). كما يعمل مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي FASB منذ عدة سنوات على مشروع حول التقرير عن الأداء المالي بهدف وضع مقاييس لهذا الأداء، ويتناول هذا المشروع في سياق عمله بعض القضايا المتعلقة بالمعلومات المالية المستقبلية (FASB, ٢٠٠١). وأظهرت أحد النتائج الرئيسة للبحث الأولي لهذا المشروع أن مستخدمي القوائم المالية يهتمون بشكل كبير بالإفصاح عن المعلومات التي لها قيمة تنبؤية (Phillips, Jr. et al., ٢٠١٠).

## ثانيا. الجانب المفاهيمي للأستثمار ولقرارات الاستثمار في المشاريع الصغيرة

### ١. مفهوم الاستثمار

لقد أصبح مفهوم الاستثمار من المفاهيم التي تحتل مكانة مهمة وأساسية في أولويات الدراسات الاقتصادية والمالية والمصرفية والإدارية وغيرها من التخصصات التي تهتم بالتطورات الهيكلية التي شهدتها المجتمعات المتقدمة، هذه التطورات صاحبها تطور مماثل في دراسة الاستثمار ومجالاته المختلفة، لذا تظهر أهمية دراسة هذا المفهوم خصوصا للبلدان النامية التي عليها الاهتمام أكثر علميا وعمليا بمجالات وأدوات الاستثمار الأكثر موائمة ونفعا لهذه المجتمعات من خلال التحسين من كفاءة هذه الاستثمارات يقصد تعظيم العوائد المحققة باتباع طرق تضمن زيادة الادخار لدى الفرد ومن ثم توجيه المدخرات نحو مجالات الاستثمارات المختلفة.

يتحدد مفهوم الاستثمار من خلال بعض التعاريف وكذلك بعض الضوابط و المجالات التي ندرجها في الاتي :

عرف الاستثمار على انه :تخلي الفرد عن أمواله في لحظة زمنية معينة ولفترة من الزمن، بقصد الحصول على تدفقات مالية مستقبلية تعوضه عن القيمة الحالية .وكذلك عن النقص المتوقع في قيمتها الشرائية بفعل عامل التضخم ،مع توفير عائد معقول مقابل تحمل المخاطر التي تتعلق بأحتمال عدم تحقق هذه التدفقات.(سعد ، ٢٠٠٣: ١٣)

ويعرف الأستثمار من خلال المفهوم الأقتصادي : هو تخصيص رأس المال للحصول على وسائل أنتاجية جديدة ،أو لتطوير الوسائل الموجودة لغاية زيادة الطاقة الانتاجية.(حسون،٢٠٠٥:٨٩)

**ويعرف الأستثمار من وجهه نظر الباحثة:** يعرف الاستثمار على إنه التعامل بالأموال للحصول على الأرباح، وذلك بالتخلي عن الأموال في لحظة زمنية معينة، ولمدة زمنية معينة، بقصد الحصول على تدفقات مالية مستقبلية تعوض عن القيمة الحالية للأموال المستثمرة، وتعوض عن كامل المخاطرة المرافقة للمستقبل.

**٢.أهمية الاستثمار :**

تبرز أهمية الاستثمار من خلال الآتي:- (شموط، كنجو، ٢٠١٠ : ١١)

١-مساهمة الاستثمار في مكافحة البطالة، من خلال استخدام العديد من الأيدي العاملة، ومن ثم محاربة الجهل والفقر وبعض أشكال التخلف.

٢-مساهمة الاستثمار في الأمن الاقتصادي للمجتمع، وهذا أمر يرتبط بتأمين احتياجات المواطنين من خلال قيام المشروعات الاستثمارية التي تهتم بتقديم السلع والخدمات الأساسية والكمالية.

٣-مساهمة الاستثمار في دعم البنية التحتية للمجتمع، لأن الاستثمار في مشروع ما قد يتطلبه إقامة بناء أو إقامة جسر أو شق طريق ... الخ.

٤-مساهمة الاستثمار في إحداث التطور التكنولوجي، وذلك في أثناء إدخال التكنولوجيا الحديثة والمتطورة، وتكيفها مع الظروف الموضوعية للمجتمع.

٥-مساهمة الاستثمار في دعم الموارد المالية للدولة، وذلك في أثناء سداد ما يترتب على المشروع من ضرائب للحكومة.

**٣.قرارات الأستثمار:**

يستند مفهوم قرار الأستثمار الرشيد على مبدأ الرشادة الأقتصادية والذي يقوم عليه علم الأقتصاد أساسا، حيث من المفترض أن يتسم متخذ القرار الأستثماري بالقدرة على حسن التصرف و أستخدام الموارد الأقتصادية المتاحة .

**٤.مفهوم قرارات الأستثمار:**

تعددت الكتابات في مجال القرار الأستثماري ،فيرى فريق من الكتاب بان قرار الاستثمار " يعتبر من القرارات الأكثر أهمية وخطورة للمشروع وذلك لأنه يحتوي على ارتباط مالي كبير ،ولا يمكن الرجوع عنه إلا بخسارة كبيرة.

عرف قرار الاستثمار بأنه " القرار الذي ينطوي عليه تخصيص قدر معلوم من أموال الوحدة الاقتصادية في الوقت الراهن على مدار فترة زمنية طويلة بهدف تحقيق ربح في المستقبل ، وهو يكون عرضة لدرجات مختلفة من الخطر وعدم التأكد.(عبد المطلب ، ٢٠١٢: ٥)

ويعرف القرار الأستثماري بأنه هو القرار الذي يقوم على اختيار البديل الملائم من البدائل المتاحة، فهو القرار أكثر خطورة لارتباطه المالي الكبير، واعتباره من أهم القرارات المالية التي يمكن اتخاذها في المؤسسة،والهدف من هذا القرار هو تحقيق عائد خلال سنوات متعاقبة.(محمود ودباش ،٢٠١٧: ٨)

ويمكن تعريف القرار الأستثماري من وجهة نظر الباحثة على أنه القرار الذي يتضمن ارتباط مالي ضخم لفترة زمنية طويلة، بقصد الحصول علي عائد في المستقبل.

**رابعا:أثر الأفصاح المحاسبي على قرارات الأستثمار**

يتمثل أثر الأفصاح المحاسبي على قرارات الأستثمار في النقاط التالية:(الفتلاوي، ٢٠١٥: ٢٠٥)

١-أمكانية مقارنة اداء الوحدة الأقتصادية مع الوحدات الأقتصادية الأخرى المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية من خلال المعلومات المعلنة عنها .

٢-المعلومات المحاسبية المفصح عنها والمقدمة للمستثمرين ،تمكنهم من المقارنة مع الوحدات الأقتصادية التي لها نفس النشاط .

٣-القدرة على تقييم لقرارات المستثمرين ، من خلال المعلومات المفصح عنها .

٤-أن اثر الأفصاح على كفاءة الأستثمار مرتبط بمدى جودة الأفصاح في التقارير المالية لمختلف الوحدات الأقتصادية.

٥-كفاءة البيانات والمعلومات مرتبط بمدى شمولية التقارير المالية لعدد من السنوات ،بهدف مقارنة المعلمات مع بعضها البعض ،بهدف خدمة توقعات مستخدمي تلك القوائم

## الفصل الثالث /الجانب العملي

تهدف هذه الدراسة التطبيقية إلى اختبار فروض الدراسة، وذلك من خلال معرفة آراء عينة من المستثمرين في سوق العراق للأوراق المالية بشأن أثر الإفصاح المحاسبي على أتخاذ قرارات الاستثمار.

**أولا:سوق العراق للأوراق المالية:**

هو سوق للأوراق المالية في بغداد العراق، تأسس عام ١٩٩٢ وهو سوق حكومي أدرجت فيه اكثر من ١١٣ شركة عراقية بين مساهمة خاصة ومختلطة وكانت قيمة تداولاته تصل الى أكثر من ١٧ مليون دينار وكان يطلق عليه اسم **سوق بغداد للأوراق المالية** وأغلق في شهر اذار عام ٢٠٠٣ واعيد افتتاح السوق في حزيران ٢٠٠٤ تحت أشراف هيئة الأوراق المالية العراقية وتم تغير اسم السوق الى سوق العراق للأوراق المالية وتم أدراج أكثر من ١٠٠ شركة.ويمكن توضيح الشركات الصناعية العراقية المدرجة في السوق من خلال الجدول الآتي:- ( http://www.isx-iq.net/isxportal/portal/aboutUs.htm)[١٧]

**جدول رقم (١) عدد الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية لسنة (٢٠١٦)**

| | |
|---|---|
| قطاع المصارف<br>(٢٢) مصرف | المنصور للاستثمار، أشور للاستثمار، بغداد، التجاري العراقي، الائتمان العراقي، دار السلام للاستثمار، الاقتصاد للاستثمار والتمويل، الخليج التجاري، الاستثمار العراقي، العراقي الإسلامي للاستثمار والتنمية، الشرق الأوسط العراقي للاستثمار، كوردستان الدولي للاستثمار والتنمية، الموصل للتنمية والاستثمار، الأهلي العراقي، الشمال، سومر التجاري، الاتحاد العراقي، المتحد للاستثمار، إيلاف الإسلامي، دجلة والفرات للتنمية والاستثمار، بابل التجاري، الوطني الإسلامي . |
| قطاع التأمين(٤)<br>شركات | الأمين للتأمين، الأهلية للتأمين، دار السلام للتأمين، الخليج للتأمين . |
| **قطاع الاستثمار**(٢)<br>شركات | الوئام للاستثمار المالي، الزوراء للاستثمار المالي . |
| قطاع الخدمات (٩)<br>شركات | البادية للنقل العام، بغداد لخدمات السيارات، الموصل لمدن الألعاب والسياحة، النخبة للمقاولات العامة، بغداد للنقل العام والاستثمارات العقارية، العراقية لنقل المنتجات النفطية، العراقية للنقل البري، مدينة العاب الكرخ السياحية، المعمورة |

| | |
|---|---|
| | للاستثمارات العقارية. |
| قطاع الصناعة (٢٩) | الهلال الصناعية، الخازر للمواد الإنشائية والاستثمارات العقارية والمقاولات العامة، الكندي للقاحات البيطرية، بغداد لصناعة مواد التغليف،المنصور للصناعات الدوائية والمستلزمات الطبية، بغداد للمشروبات الغازية، الصناعات الالكترونية، الفلوجة للمواد الانشائية والاستثمارات العقارية، العراقية لصناعة الكرتون، العراقية لتسويق التمور، العراقية للأعمال الهندسية، العراقية للسجاد والمفروشات، صناعة المواد الإنشائية الحديثة،الوطنية للصناعات المعدنية والدراجات،الأصباغ الحديثة، الخياطة الحديثة، الوطنية للصناعات الكيمياوية والبلاستيكية، المشروبات الغازية الشمالية، أنتاج الألبسة الجاهزة، الصناعات الحقيقية، الوطنية لصناعة الأثاث المنزلي . |
| قطاع السياحة والفندقة (٩) | فندق أشور، فندق السدير، فندق بابل، فندق بغداد، فندق عشتار ،فنادق كربلاء، سد الموصل السياحية،فندق المنصور الوطنية للاستثمارات السياحية، فندق فلسطين . |
| قطاع الزراعة (٦) | الأهلية للإنتاج الزراعي، العراقية لإنتاج وتسويق المنتجات الزراعية، العراقية لإنتاج وتسويق اللحوم، العراقية لإنتاج البذور، الشرق الأوسط لإنتاج وتسويق الأسماك، الحديثة للإنتاج الحيواني والزراعي . |
| قطاع الاتصالات (٢) | آسيا سيل، الخاتم للاتصالات . |

**ب- تطور سوق العراق للأوراق المالية:**

تعرضت الشركات المساهمة المدرجة بسوق العراق للأوراق المالية الى انخفاض في القيمة السوقية لأسهمها بسبب التدهور الناتج عن الاتي (الجميلي، ٢٠١٦: ٦٩) [١٨]:-

١- غياب الشركات (صانعة السوق) التي من شأنها الحفاظ على مستوى الأسعار من التدهور وإعادة التوازن إليه.

٢- الممارسات الضارة لبعض الوسطاء العاملين في السوق.

٣- الأوضاع السياسية المضطربة بسبب الهجمات العسكرية المتكررة على العراق والتي أدت إلى انخفاض سعر صرف الدينار العراقي.

٤- الإشاعات التي يروجها العديد من المستثمرين والوسطاء من أجل رفع أو خفض أسهم شركة من شركات السوق لغرض الحصول على الربح السريع.

**ج- أهداف السوق** :( http://www.isx-iq.net/isxportal/portal/aboutUs.htm)

١-تعزيز مصالح المستثمرين بسوق حرة موثوق بها أمينة، فعالة، تنافسية وتتسم بالشفافية.

٢- تنظيم تعاملات أعضائه بكل ماله صلة بشراء وبيع الأوراق المالية وتحديد حقوق والتزامات الاطراف ووسائل حماية مصالحهم المشروعة .

٣- توعية المستثمرين العراقيين وغير العراقيين بشأن فرص الاستثمار في السوق.

٤- تنظيم وتبسيط تعاملات الأوراق المالية بصورة عادلة وفعالة ومنتظمة وبضمنها عمليات المقاصة والتسوية لهذه التعاملات.

٥- التواصل مع الأسواق المالية في العالم العربي والأسواق العالمية بهدف تطوير السوق.

٦- تطوير سوق المال في العراق بما يخدم الاقتصاد الوطني ومساعدة الشركات في بناء رؤوس الأموال اللازمة للاستثمار.

٧- جمع وتحليل ونشر الاحصاءات والمعلومات الضرورية لتحقيق الأهداف المنصوص عليها في هذا النظام.

٨-تنظيم وتدريب أعضائه والشركات المدرجة في السوق بطريقة تتناسب مع هدف حماية المستثمرين وتعزيز ثقة المستثمرين به .

**ثانيا: تقديم استبيان الدراسة:** لقد تم استخدام تقنية الاستبيان كأداة لجمع البيانات من أفراد عينة الدراسة.

حيث يتكون الاستبيان من (١٧ )سؤال، وتم تقسيمه إلى جزأين :

**الجزء الأول:** وهو مكون من عدة أسئلة تتعلق بالمعلومات الشخصية لأفراد عينة الدراسة.

**الجزء الثاني:** خاص بمتغيرات الدراسة والذي قسم إلى محورين :

**المحور الأول:** والذي خصص للإفصاح المحاسبي.

**المحور الثاني:** وضعت له عدة فقرات خاصة بأتخاذ قرارات الاستثمار.

وقد تم اعتماد مقياس ليكارت الخماسي، وتم تحديد مقياس الإجابة عن فقرات الدراسة كما هو مبين بالجدول التالي:

**جدول رقم(٢) :مقياس ليكارت الخماسي**

| الأجابة | غير موافق بشدة | غير موافق | محايد | موافق | موافق بشدة |
|---|---|---|---|---|---|
| الدرجة | ١ | ٢ | ٣ | ٤ | ٥ |

سوف يتم تفسير المتوسطات الحسابية وفقا لمقياس ليكارت الخماسي كما يلي:

-متوسط أكثر من ٢,٤ يشير إلى موافق بشدة أو تسهم بدرجة مرتفعة جدا.

- متوسط يتراوح بين أكثر من ٤,٣ إلى ٢,٤ يشير إلى موافق أو تسهم بدرجة مرتفعة.

- متوسط يتراوح بين أكثر من ٦,٢ إلى ٤,٣ يشير إلى محايد أو تسهم بدرجة متوسطة.

- متوسط يتراوح بين أكثر من ٨,١ إلى ٦,٢ يشير إلى غير موافق أو تسهم بدرجة ضعيفة.

- متوسط يتراوح بين ١ إلى ٨,١ يشير إلى غير موافق بشدة أو لا تسهم إطلاقا.

ثالثا: عينة الدراسة :تم اختيار عينة الدراسة من الفئات التي يمتلكون الخبرة العلمية والعملية والمتخصص في مجال اتخاذ القرارات الاستثمارية وهم المستثمرين والمساهمين كونهم المعنيون بالمعلومات المحاسبية الواردة في القوائم والتقارير المالية ويستخدمون ويدرسون بعناية القوائم المالية والتقارير المالية للشركات المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية،ونظرا لصعوبة اتخاذهم لقرار الاستثمار الذي يعد من أهم القرارات الاستثمارية.

وقد تم اختيار عينة الدراسة بطريقة عمدية مكونة من مستثمرين ومساهمين، وقد تم توزيع ٩٠ استمارة، حيث تم استرجاع ٨٥ استمارة أي أن نسبة الاسترجاع % ٤٤,٩٤وهي نسبة صالحة للدراسة .ونلاحظ أن العينة أكبر من ٣٠ فردا وحسب نظرية (Theorem Limit Central) التي مفادها أن توزيع جميع الأوساط الحسابية يكون قريب من التوزيع الطبيعي حتى لو لم يكن التوزيع الأصلي للمجتمع قريبا من التوزيع الطبيعي بشرط أن يكون عدد أفراد العينة ٣٠ فردا على الأقل ،وعليه فإنه سوف يتم الاعتماد على الاختبارات المعلمية.

**رابعا: أدوات البحث الميداني**: أن الأساليب الإحصائية التي تفيد في مثل هذه الدراسات تتمثل في:

- التكرارات والنسب المئوية من أجل معرفة مدى استجابة أفراد عينة الدراسة نحو فقرات محاور ومجالات الدراسة ومن أجل وصف خصائص عينة الدراسة.

-المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لمعرفة اتجاه إجابات أفراد عينة الدراسة والقيام بترتيبها حسب درجة الموافقة.

-معامل الارتباط بيرسون لبيان علاقة الارتباط بين المتغير المستقل والمتغير التابع.

-الانحدار البسيط لتحديد شكل واتجاه العلاقة.

**خامسا: تحليل اتجاهات أفراد العينة اتجاه متغيرات الدراسة**: سنحاول تحليل نتائج أسئلة المحورين باعتماد المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية.

**١-تحليل خصائص عينة الدراسة :**

**جدول رقم(٣) :خصائص عينة الدراسة**

| الخاصية | | التكرار | النسبة% |
|---|---|---|---|
| حسب الجنس | ذكر | ٧٤ | ٨٧,١٠ |
| | أنثى | ١١ | ١٢,٩٠ |
| حسب السن | أقل من ٢٥ | ٥ | ٥,٩٠ |
| | ٢٥-٣٠ | ٣٥ | ٤١,٢٠ |
| | ٣٠-٤٥ | ٢٩ | ٣٤,١٠ |
| | أكثرمن ٤٥ | ١٦ | ١٨,٨٠ |
| حسب المستوى الدراسي | متوسطة | ١٠ | ١١,٨٠ |
| | أعداي | ١٢ | ١٤,١٠ |
| | بكالوريوس | ٥٢ | ٦١,٢٠ |
| | ماجستير | ١١ | ١٢,٩٠ |
| | دكتوراه | ٠ | ٠ |

| | | | |
|---|---|---|---|
| | | | |
| **حسب سنوات الخبرة** | **أقل من ٥ سنوات** | **١٤** | **١٦,٥٠** |
| | **٥-١٠** | **١٦** | **١٨,٨٠** |
| | **١٠-١٥** | **٣٣** | **٣٨,٨٠** |
| | **أكثر من ١٥** | **٢٢** | **٢٥,٩٠** |

**المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على إجابات أفراد العينة ومخرجاتSPSS**

-أن عدد الذكور أكثر من عدد الإناث وهذا ما يرجع إلى طبيعة العينة التي تستلزم ذلك.

-تحتوي الشركات على فئة معتبرة للسن الكبير ما يساعد على اتخاذ القرارات الاستثمارية المناسب.

-أن متوسط المستوى الدراسي للعينة مستوى بكالوريوس فما فوق أي لديهم التأهيل العلمي المناسب، وهذا بدوره يعزز من صحة النتائج التي يتم التوصل إليها.

-أن عينة الدراسة من ذوي الخبرات الكبيرة مما يساعد على اتخاذ القرارات المالية الرشيدة، ويعتبر من المؤشرات الجيدة.

**٢-تحليل اتجاهات أفراد العينة اتجاه متغيرات الدراسة**

**أ-تحليل إجابات أفراد العينة نحو مجال الإفصاح المحاسبي:**

**جدول رقم(٤) :المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمحور الإفصاح المحاسبي**

| الرقم | الفقرة | الوسط الحسابي | الأنحراف المعياري | الترتيب |
|---|---|---|---|---|
| ١ | يوفر الإفصاح الخاص بتوضيحات وتفسيرات الإدارة كل المعلومات ،والتوقعات المستقبلية ،وكل خطط النمو للشركات | ٣,٥٧ | ٠,٧٧ | ٨ |
| ٢ | يعكس الإفصاح عن عائد السهم المزيد من الشفافية، وبالتالي اتخاذ القرار الاستثماري الرشيد | ٣,٦٨ | ٠,٨٢ | ٩ |
| ٣ | تقوم الشركات بالإفصاح عن المعلومات المحاسبية من خلال الإفصاح عنها في مجموعة القوائم، والتقارير المالية | ٣,٨٢ | ١,٠٤ | ٧ |
| ٤ | يعد الإفصاح عن التضخم ذات أهمية ،لكونه يعبر عن دقة وموثوقية المعلومات المحاسبية التي تقدمها القوائم المالية | ٣,٨٦ | ٠,٧٣ | ٦ |
| ٥ | يساعد الإفصاح عن المبادئ والإجراءات التي تتبعها الإدارة في إعداد معلومات مالية ذات جودة عالية ،وبالتالي ترشيد القرار | ٤,١١ | ٠,٦٥ | ١ |
| ٦ | يهتم المستثمر من خلال القوائم المالية بتقدير العائد النقدي المتوقع من الاستثمار ،وتقييم درجة المخاطرة التي تترتب على هذا الاستثمار | ٤,٠٠ | ٠,٧٧ | ٣ |
| ٧ | تؤثر القيمة الدفترية للسهم على رأي متخذ القرار الاستثماري | ٣,٩٨ | ٠,٧١ | ٤ |
| ٨ | تساهم الإيضاحات المرفقة والملاحق التفصيلية عن صدق تمثيل تلك القوائم المالية ،ونتائج الأعمال، والمركز المالي في فترة معينة | ٤,٠٧ | ٠,٥٩ | ٢ |
| ٩ | يساهم الإفصاح في القوائم المالية المؤقتة إعطاء المستثمر معلومات مالية خلال كل فترة قصيرة ،وذلك لأجل اتخاذ قرار مناسب | ٣,٩٥ | ٠,٨٤ | ٥ |
| | المتوسط الحسابي والانحراف المعياري العام | ٣,٩١ | ٠,٣٣ | |

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجاتSPSS

من خلال الجدول السابق يتبين أن المرتبة الأولى جاءت بها الفقرة " يساعد الإفصاح عن المبادئ والإجراءات التي تتبعها الإدارة في إعداد معلومات مالية ذات جودة عالية ،وبالتالي ترشيد القرار " بمتوسط حسابي(٤,١١) ، وانحراف معياري(٠,٦٥)،ويدل ذلك أن أفراد العينة موافقون على أهمية الإفصاح خاصة المتعلقة بالسياسات والمبادئ المتبعة من طرف الشركات في توجيه المستثمر إلى القرار الرشيد.وجاءت في المرتبة الثانية فقرة"تساهم الإيضاحات المرفقة والملاحق التفصيلية

عن صدق تمثيل تلك القوائم المالية ،ونتائج الأعمال ،والمركز المالي في فترة معينة" بمتوسط حسابي (٤,٠٧)، وانحراف معياري (٠,٥٩)،إذ أن أفراد العينة موافقين على أهمية الملاحق في شرح وتفسير مختلف المعلومات التي يحتاجها المستثمر لترشيد قراره ،كون أن هذه الملاحق تحتوي على معلومات إضافية من شأنها التأثير على رأي متخذ القرار، فيما حصلت الفقرة " يهتم المستثمر من خلال القوائم المالية بتقدير العائد النقدي المتوقع من الاستثمار ،وتقييم درجة المخاطرة التي تترتب على هذا الاستثمار " على المرتبة الثالثة بنفس الدرجة السابقة بمتوسط حسابي (٤,٠٠)،وانحراف معياري (٠,٧٧) ، أي كلما كان العائد النقدي من هذا الاستثمار أكثر كلما قل خطر المستثمر من هذا الاستثمار،أما المرتبة الرابعة فحصلت عليها الفقرة " تؤثر القيمة الدفترية للسهم على رأي متخذ القرار الاستثماري" بمتوسط حسابي (٣,٩٨) ، وانحراف معياري (٠,٧١) ، أي موافقة أفراد العينة على أثر القيمة الدفترية للسهم في ترشيد القرار، فيما حصلت الفقرة " يساهم الإفصاح في القوائم المالية المؤقتة إعطاء المستثمر معلومات مالية خلال كل فترة قصيرة ،وذلك لأجل اتخاذ قرار مناسب" بمتوسط حسابي (٣,٩٥) ، وانحراف معياري (٠,٨٤) ،على الموافقة كون هذه الأخيرة تعطى معلومات مرحلية عن الشركات، وبالتالي إطلاع المستثمر على أي تغيرات من فترة إلى أخرى، وقد وافقت العينة على الفقرة " يعد الإفصاح عن التضخم ذات أهمية ،لكونه يعبر عن دقة وموثوقية المعلومات المحاسبية التي تقدمها القوائم المالية" والتي حصلت على متوسط حسابي (٣,٨٦) ، وانحراف معياري (٠,٧٣) ،حيث كلما كان هناك تعديل في القوائم المالية من قبل الشركات، واستخدام بدائل قياس محاسبي تأخذ بعين الاعتبار آثار التضخم ،كلما زاد من موثوقية وشفافية القوائم المالية، تتم عملية الإفصاح عن مختلف المعلومات المحاسبية والمالية في القوائم والتقارير المالية وهذا ما وافق عليه أفراد العينة في الفقرة" تقوم الشركات بالإفصاح عن المعلومات المحاسبية من خلال الإفصاح عنها في مجموعة القوائم ، والتقارير المالية"،وكان المتوسط

الحسابي (٣,٨٢) ،أما الانحراف المعياري (١,٠٤) ،وفي الأخير حصلت الفقرة "يوفر الإفصاح الخاص بتوضيحات وتفسيرات الإدارة على كل المعلومات، والتوقعات المستقبلية ،وكل خطط النمو للشركات" بمتوسط حسابي (٣,٧٥) ، وانحراف معياري (٠,٧٧) ، إذ أن للخطط المستقبلية التي تقوم الشركات بالإفصاح عنها خاصة في حالة توسيع النشاط ،أو إنشاء فروع جديدة تساهم في التأثير على متخذ القرار.

وما يمكن قوله هنا من خلال ما سبق أن أفراد عينة الدراسة موافقون على جميع أسئلة الدراسة حيث كل الإجابات موافقة، ولعل السبب يرجع إلى أهمية الإفصاح المحاسبي بالنسبة للمستثمرين والتأثير على قراراتهم، حيث يوجد اهتمام كبير بالإفصاح خاصة في الشركات المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية.

**ب- تحليل إجابات أفراد العينة نحو المحور الثاني قرارات الاستثمار**

**جدول رقم(٥) :المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمحور قرارات الاستثمار**

| الرقم | الفقرة | الوسط الحسابي | الأنحراف المعياري | الترتيب |
|---|---|---|---|---|
| ١٠ | يهدف القرار الاستثماري إلى زيادة عائد الاستثمار ،أو القوة الايرادية ،وذلك لأجل تعظيم ثروة الملاك أو تعظيم القيمة السوقية للسهم الواحد | ٤,٢٢ | ٠,٥٤ | ٢ |
| ١١ | يتخذ المستثمر دائما قرارات استثمارية رشيدة يمكنها من حل مشاكلها | ٣,٦٩ | ٠,٨٣ | ٦ |
| ١٢ | يعتمد بشكل دائم في اتخاذ القرارات الاستثمارية على المعلومات المحاسبية المفصح عنها في القوائم المالية | ٣,٨٠ | ٠,٨٤ | ٥ |
| ١٣ | إن توفير المعلومات المحاسبية واستخدامها في اتخاذ القرارات الاستثمارية يعد من الأمور الضرورية ،والمهمة | ٤,١٦ | ٠,٦١ | ٣ |
| ١٤ | أن استخدام المعلومات المحاسبية ذات جودة عالية في ترشيد قرار الاستثمار ،يؤدي إلى تخفيض درجة المخاطرة فيه | ٤,٢٩ | ٠,٥٥ | ١ |
| ١٥ | تعتمد الشركات وبشكل كبير على عملية المشاركة في اتخاذ القرارات الاستثمارية | ٣,٨٥ | ٠,٨١ | ٤ |
| ١٦ | إن الاعتماد على الحكم الشخصي لا يؤدي إلى اتخاذ القرار الاستثماري المناسب | ٣,٤١ | ١,٢٧ | ٧ |
| ١٧ | في حالة عدم توفر المعلومات الكافية فإن متخذ القرار يميل إلى حكمه الشخصي في اتخاذ القرار الاستثماري | ٢,٧٦ | ١,٢٣ | ٨ |
| | المتوسط الحسابي والانحراف المعياري العام | ٣,٧٧ | ٠,٤٢ | |

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجاتSPSS

من خلال الجدول السابق جاءت في المرتبة الأولى للفقرة " إن استخدام المعلومات المحاسبية ذات جودة عالية في ترشيد قرار الاستثمار يؤدي إلى تخفيض درجة المخاطرة فيها " بمتوسط حسابي (٤,٢٩) ، وانحراف معياري (٠,٥٥) ، أي موافق بشدة حيث أن أساس أي قرار استثمار رشيد هو الحصول على معلومات ذات جودة عالية ،وتتميز بمجموعة من الخصائص هذا ما سيساهم في ترشيد القرارالأستثماري، أما الفقرة "يهدف القرار الاستثماري إلى زيادة عائد الاستثمار أو القوة

وذلك لأجل تعظيم ثروة الملاك أو تعظيم القيمة السوقية للسهم الواحد "،فقد نالت المرتبة الثانية الايرادية بدرجة موافق بشدة بمتوسط حسابي (٤,٢٢) ، وانحراف معياري (٠,٥٤) ، إذ أن العينة أيدت وبشدة أن أي قرار استثماري فإن الغاية منه تتمثل في تحقيق أرباح على المدى الطويل، أما المرتبة الثالثة فقد كانت للفقرة " إن توفير المعلومات المحاسبية واستخدامها في اتخاذ القرارات الاستثمارية يعد من الأمور الضرورية والمهمة" بمتوسط حسابي (٤,١٦) ، وانحراف معياري (٠,٦١)،وهي تنتمي لدرجة موافق، أما المرتبة الرابعة فقد جاءت للفقرة " تعتمد الشركات وبشكل كبير على عملية المشاركة في اتخاذ القرارات الاستثمارية" بمتوسط حسابي (٣,٨٥)، وانحراف معياري (٠,٨١)،إذ وافقت العينة على أن اتخاذ القرار الاستثماري لابد أن يكون مبني على أسس مدروسة ،وتشارك فيه مجموعة من الخبراء التي تبدي رأيها حول القرار، وقد حازت الفقرة "يعتمد بشكل دائم في اتخاذ القرارات الاستثمارية على المعلومات المحاسبية المفصح عنها في القوائم المالية"، على المرتبة الخامسة بمتوسط حسابي(٣,٨٠) ، وأنحراف معياري (٠,٨٤) ، وهو أن المعلومات المحاسبية والمالية هي أساس اتخاذ القرار الاستثماري، وقد وافقت العينة على الفقرة " يتخذ المستثمر دائما قرارات استثمارية رشيدة يمكنها من حل مشاكلها" بمتوسط حسابي (٣,٦٩) ،

وانحراف معياري (٠,٨٣) ، وهي نفس الدرجة السابقة، أما الفقرة " إن الاعتماد على الحكم الشخصي لا يؤدي إلى اتخاذ القرار الاستثماري المناسب" ، بمتوسط حسابي (٣,٤١) ، وانحراف معياري (١,٢٧).فقد

أيدو على أن اتخاذ قرار استثماري مبني على أساس شخصي، أو ميول نفسي يصعب أن يكون رشيد، ونالت الفقرة " في حالة عدم توفر المعلومات الكافية فإن متخذ القرار يميل إلى حكمه الشخصي في اتخاذ القرار الاستثماري" ،بمتوسط حسابي (٢,٧٦)، وانحراف معياري (١,٢٣)الى محايدة أفراد العينة كونهم لا يمكن اتخاذ قرار استثماري دون دراسة مختلف جوانبه، وليس من خلال الحكم الشخصي أو الميول الذاتي.

من خلال الإجابات السابقة لأفراد العينة ومن خلال الوسط الحسابي تبين أن المتوسط الحسابي لأفراد العينة (٣,٧٧) ، وانحرافه المعياري (٠,٤٢) ، وهذا ما يبين أن أفراد العينة إجاباتهم كانت موافقة على دور وأثر المعلومات المحاسبية والمالية في ترشيد القرار الاستثماري خاصة إذا تميزت بجملة من الخصائص، وإذ كانت ذات جودة عالية وأن أي قرار رشيد يكون مبنى على أسس مدروسة ،وليس الحكم على أساس شخصي لأن القرار الاستثمار يعد من أهم القرار ويتميز بجملة من الخصائص أهمها الخطورة.

**سادسا:اختبـــار الفرضـية: لاختبـــار صـــحة الفرضية الجدول التالي يوضح ذلك:**

**جدول رقم(٦) :نتائج اختبار الفرضية**

| | **الأفصاح المحاسبي** | **أتخاذ قرارات الأستثمار** |
|---|---|---|
| معامل الأرتباط للأفصاح المحاسبي | ١ | ٠,٣٠٧ |
| مستوى المعنوية | | ٠,٠٠٤ |
| عدد العينة | ٨٥ | ٨٥ |
| معامل الأرتباط لاتخاذ قرارات الأستثمار | ٠,٣٠٧ | ١ |
| مستوى المعنوية | ٠,٠٠٤ | |
| عدد العينة | ٨٥ | ٨٥ |
| معامل التحديد($R^2$) ٠,٠٩٤ | الخطأ المعياري للتقدير ٠,٤٠٣ | |
| قيمة(F): ٨,٦٤٦ | | |
| مستوى المعنوية :٠,٠٠٤ | | |

| المتغير | B | B | بيتاB | قيمةT | المعنويةT |
|---|---|---|---|---|---|
| الثابت | ٢,٢٥٥ | ٠<br>.٥١٩ | - | ٤,٣٤<br>٨ | ٠,٠٠٠ |
| المجال٤ | ٠,٣٨٨ | ٠<br>.١٣٢ | ٠,٣٠٧ | ٢,٩٤<br>٠ | ٠,٠٠٤ |

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجاتSPSS

مـن خـلال الجـدول السـابق أظهـرت نتـائج التحليـل الإحصـــائي هناك علاقة ذات دلالـــة معنوية بـــين الإفصـــاح المحاسـبي وقرارات الاسـتثمار حيـث بلـغ معامـل الارتبـارطR(٣٠,٧٠%)، ومعامل التحديد$R^2$(٩٠,٤٠%) أي مـــا قيمتـــه ٤٠,٠٩ % مـــن التغيـــر فـــي عملية اتخاذ قرارات الاستثمار

نـاتج عـن التغيـر فـي مسـتوى الإفصـاح المحاسـبي والبـاقي يرجـع لأسـباب أخرى، كمـا نلاحـظ أن مسـتوى الدلالـة اقـل مـن (٠,٠٥) أي علاقـــة معنويـــة، أمـــا الخطـــأ المعيـــاري للتقـــدير فقـــد بلـغ(٠,٤٠٣)، وهـذا مـا يبـين صـغر الأخطـاء العشـوائية أي جودة تمثيـل خـط الانحـدار لنقـاط شـكل الأنتشاروهو مـا تدل عليه قيمة (F)البالغة( ٦٤٦,٨) ،وقـد بلغـت قيمـة معلمـــــة الميـــــل (٠,٣٨٨) ،أي أن زيـــــادة للإفصـــــاح المحاسـبي بمقـدار درجـة واحـدة تـؤدي إلـى زيـادة أتخاذ قـرارات الأستثمار بمقـدار (٠,٣٨٨) درجة ، وقد بلغت معلمة التقاطع(٢,٢٥٥) بمستوي معنوية (٠,٠٠٠) ، وهي أقل مـن (٠,٠٥) ،وهـذا مـا يـدعونا إلـى قبـول الفرضـية أي أن هنـاك علاقة ذات دلالة معنوية بين الإفصـاح المحاسـبي وقـرارات الاستثمار.

## الفصل الرابع

## الأستنتاجات والتوصيات

تمهيد:

يمثل هذا الفصل خلاصة لجهود الباحثة في بحثها الذي تناول موضوع "أثر الأفصاح المحاسبي على اتخاذ قرارات الأستثماردراسة حالة عينة من المستثمرين في الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية " وما توصلت اليه نتائج التحليل الأحصائي لمتغيرات البحث الرئيسية والفرعية لإثبات فرضياتها، وقد توصلت الباحثة الى مجموعة من الأستنتاجات وفي ضوئها وضعت مجموعة من التوصيات

في ضوء ما سبق يتضمن الفصل الرابع المبحثين الآتيين:-

المبحث الأول : الأستنتاجات

المبحث الثاني : التوصيات

### المبحث الأول

### الأستنتاجات

يتناول هذا المبحث عرض أهم الأستنتاجات التي توصل اليها البحث في جانبه النظري والتطبيقي:-

١-توفر نتائج هذه الدراسة مزيدا من الفهم والأدلة التجريبية ذات الصلة بالأفصاح المحاسبي وقرار الاستثمار

٢-أن القوائم المالية التي تقوم بأعدادها المصارف العراقية الخاصة تلتزم بالأفصاح المحاسبي على وفق القوانين والتعليمات الصادرة .

٣-يتم عرض وتقديم القوائم المالية للمستثمرين في الوقت المناسب للاعتماد عليها في اتخاذ القرارات الاستثمارية الرشيدة.

٤-وجود اهتمام كبير بالأفصاح المحاسبي في الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية وذلك لأهمية الأفصاح بالنسبة للمستثمرين والتأثير على قراراتهم.

٥- هنـاك علاقة ذات دلالة معنوية عنـد مســـتوى معنويـــة (٠,٠٥) بـــين الإفصـــاح المحاســـبي قـــرارات الاســـتثمار لعينـــة المستثمرين في الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية.

## المبحث الثاني

## التوصيات

من خلال ما أفرزته الأستنتاجات السابقة توصلت الباحثة الى التوصيات الآتية:-

١-على الجهات المعنية المهتمة بالمحاسبة الأهتمام الكبير بالأفصاح المحاسبي ،ودراسته على نطاق واسع

٢- ضرورة مساهمة الجامعات والمؤسسات التعليمية علـى تكـوين إطـارات تكـون علـى درايـة بأهميـة الإفصاح المحاسبي.

٣-قيام المصارف عينة الدراسة بأعادة النظر بسياساتها المالية الأدارية والأستفادة من التحليلات والنتائج التي أظهرها البحث، لأسيما ما مرتبط بتحديد الأفصاح المحاسبي وقرارات الأستثمار.

٤-أهتمام المصارف بتقديم القوائم المالية الشهرية ،والسنوية لسوق العراق للأوراق المالية في الوقت المناسب الذي يخدم المستثمر لأتخاذ قراره الأستثماري.

٥-ضرورة أن تفصح المصارف عن كل المعلومات الخاصة بنشاطها في آن واحد ، لكي لا يستفيد طرف على حساب الأطراف الأخرى ،وبالتالي يضمن عدالة الفرص للجميع.

**المصادر**

**١-المصادر العربية**

**١-الكتب :**

١-حسون ، توفيق ،٢٠٠٥، "الأدارة المالية" ، منشورات جامعة دمشق.

٢- سعد توفيق، عبدو، نادية أبو فخرة، ٢٠٠٣ ، "الأسواق والمؤسسات المالية"، مطبعة دارالسلام

٣-شموط، مروان، كنجو، كنجو عبودة، ٢٠١٠ ، "أسس الأستثمار"، الطبعة الثانية، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة

**٢-الرسائل والأطاريح:**

١-الجعبري ، احمد، مجدي ،(٢٠٠٩)، الأفصاح المحاسبي في ضوء المعايير المحاسبية الدولية ،دراسة ميدانية على الشركة السعودية للصناعات الأساسية (سابك) شركة مساهمة سعودية ،ص٥-٦

٢-بوشيلح ، محمد ،(٢٠٠٨) ، مدى التزام البنوك الاردنية بتطبيق مبادئ حاكمية الشركات ،رسالة ماجستير غير منشورة ،كلية الاقتصاد والعلوم الادارية ،جامعة العلوم التطبيقية الخاصة ،عمان.

٣-حماد ، طارق عبد العال ، (٢٠٠٠) ،التقارير المالية واسس الأعداد والعرض والتحليل ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس

٤-صالح، عمار عبد القادر، ٢٠١٠ ، "دور المستثمرين في تقييم جودة الإبلاغ المالي وانعكاساته على اتخاذ القرار الاستثماري – دراسة ميدانية في سوق العراق للأوراق المالية"، رسالة مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد

**٣-المجلات والمؤتمرات:**

١-البصري ، عبد الرضا ، وجاسم ، بيداء (٢٠١٧)، دور الافصاح الوارد بالقوائم المالية في ترشيد قرارات المستثمرين،مجلة الأدارة والاقتصاد، جامعة بغداد ، العدد مئة وعشرة

٢-الجميلي ، خلف ، ياسين ، ٢٠١٦، سوق العراق للأوراق المالية ودوره في التنمية الاقتصادية، العدد٥٢٢٩.

٣-الدسوقي،عدنان ،(٢٠٠٤)،دراسة تطبيقية لمدى ملائمة الأفصاح المحاسبي للشركات المساهمة المصرية للمستثمرين في سوق الاوراق المالية،مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية ، كلية التجارة ،جامعة الأسكندرية ، ملحق العدد الأول ، المجلد الحادي والاربعين ، ص (٣٨-٦٥)

٤-الساعدي ، مؤيد ، والبياتي ، قاسم ، (٢٠١٢)، فاعلية الأفصاح المحاسبي في تقليل الفساد المالي والأداري ،منظور اداري محاسبي تطبيقي في عينة من المصارف ، بابل ، العراق .

٥-الفتلاوي ، علي ، قيصر ، (٢٠١٥) ،دور الأفصاح المحاسبي في ترشيد قرار الأستثمار في سوق العراق للاوراق المالية ،مجلة مركز دراسات الكوفة ، العدد ٣٦،ص٢٠٥

٦-عبد المطلب ، عبد الحميد ، ٢٠١٢، دراسات الجدوى الأقتصادية لاتخاذ القرارات الأستثمارية ، الدار الجامعية للطباعة والنشر ، الأسكندرية ،الطبعة ١ ، المجلد ١.

٧- محمود، جمام ، و دباش ، اميرة ، اثر عدالة الأفصاح المحاسبي في ترشيد القرارات الأستثمارية – دراسة حالة عينة من المستثمرين ببورصة الجزائر ،مجلة دراسات وابحاث ، العدد ٢٦